التحرير

سياسية اخبارية جامعة

اعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة

2643-2382 ISBN

التحرير — الأحد 16 جمادى الثانية 1447هـ الموافق لـ7 ديسمبر 2025 م — العدد 570 الثمن 1000 مليم — التحرير

مشروع دستور دولة الخلافة
القضاء

. المادة 95: العقود والمعاملات والأقضية التي أبرمت وانتهى تنفيذها قبل قيام الخلافة، لا ينقضها قضاء الخلافة ولا يحركها من جديد إلا إذا كانت القضية:
أ - لها أثر مستمر مخالف للإسلام فتحرك من جديد على الوجوب.
ب - أو كانت تتعلق بأذى الإسلام والمسلمين الذي أوقعه الحكام السابقون وأتباعهم، فيجوز للخليفة تحريك هذه القضايا من جديد.
ج - أو كانت تتعلق بمال مغصوب قائم بيد غاصبه.

اقرأ في هذا العدد

-انقلاب غينيا بيساو.
-نفوذ الصين يشتد في قرغيزستان.
-استراتيجية الأمن القومي الأمريكية 2025
-أليس من المؤسف أن تكون السودان ساحة للصراع الدولي؟!
-مشروع القانون المتعلق بالإنتفاع بسيارة مُعفاة من الأداءات «بيع للوهم».
-تصاعد التوترات بين الصين واليابان.

كلمة العدد

" فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ "

لقد بات واقعا ما كانت تفرضه "سرديات" الدولة حول التهم التي تعلقت بجملة من المعارضين لسلطة قيس سعيد، ولم تحدث "المعجزة" التي كان يرجوها خصوم هذه السلطة، بأن تتغير مسار الأحداث التي زادت حال البلاد إجهادا، حيث أصدرت محكمة الاستئناف بتونس، يوم الجمعة 28 / 11 / 2025، حكمها النهائي في حق 40 متهما في قضية ما عرف بـ "التآمر على أمن الدولة"، وتراوحت الأحكام بين عدم سماع الدعوى في حق 4 متهمين، و 45 عاما سجنا. فأمام اندفاع السلطة إلى تنفيذ الأحكام القضائية، في حق من هم في حالة سراح، باعتبار أنّ التعقيب لا يلغي هذه القضايا، وأمام العصف الأمني الذي اتخذته السلطة دليلا لها عند جمهور الناس ـ كـ"علاج" للفساد، وردع للمفسدين ـ والذي طال مختلف الطيف السياسي، ممن هم مشمولين بهذه القضية أو غيرهم، لم تزد السلطة، بسلوكها ذاك، إلا أن عرّت نفسها وانكشفت أمام الرأي العام، ولم يعد انفضاض الناس عن الوسط السياسي السابق دليلا على تأييدهم لها، بل زادهم قناعة بالعجز التام للمنظومة الحالية على معالجة أزمات البلاد، مما عمّق الاغتراب السياسي لدى الناس وغذى التنافر بينهم والسلطة، بل ومع كلّ الفاعلين السياسيين. ولعل أخطر ما نتج عن السياسة التي أريد لها أن توضع تحت عنوان "تطهير الحياة السياسية من آثام ما سمّي بالعشرية السوداء"، علاوة على تلبيس مفهوم العمل السياسي لدى الناس، هو ولادة ما يمكن وصفه بالمقاومة الجديدة في تونس ـ مقاومة الاستبداد والدكتاتورية، دكتاتورية قيس سعيد. هذه "المقاومة" التي ألجئ إليها الجميع ودفعوا إليها دفعا، اعتبارا أن القضاء فقد استقلاليته وأن قراراته باتت انعكاسا واضحا لإرادة السلطة التي يمسك بها الرئيس قيس سعيّد. وأن الإيقافات التي جرت في تونس منذ فيفري 2023 أساسا، كانت غير مؤسسة على قرائن موضوعية، وان الأحكام التي قضت فيها المحاكم إثر تلك الإيقافات، كانت "جائرة وقاسية من سلطة متعنتة"، وأنها "جاءت نتيجة مسار قضائي افتقر كليا لشروط المحاكمة العادلة"، بحسب توصيف الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، وأن المحاكمة اتسمت بطابع انتقامي يستهدف تقويض العمل السياسي وإقصاء الأصوات المعارضة، ودعت إلى إلغاء الأحكام وإيقاف التتبعات، واتخاذ مسار يحترم الدستور والمعايير الدولية.

هكذا باتت "المعايير الدولية" هي الموازين التي دفع الجميع، تحت ضغط التسلط، تسلط "سلطة قيس سعيد" كما يراها خصومه، وشدة الأحكام، أحكام قضاء أصبح وظيفة، حسب تعبير رئيس الدولة، إلى عدم إدراك سواها، هي المعايير التي لا يمكن لمن اكتوى بهذه "الشرور" إلا أن لا يرى الخلاص إلا فيها. فمهما كان الموقف من التهم المتعلقة بأي موقوف على ذمة الأبحاث الأمنية، أو كان تحت نظر القضاء، إذ لسنا في معرض اتخاذ الموقف منها في عرضنا هذا، فإن انتظار أن يكون لذلك أثرا على مقدرات البلاد، أو علاجا لآلام الناس، أو معالجات لقضاياهم، يكون خداعا لهم وتضليلا لعقولهم، مهما كانت الأحكام قاسية أو عادلة. وإننا إذ نؤكد على استحالة الوصول إلى أي نتيجة إيجابية من وراء هذه المحاكمات، بمعزل عن الاستتباعات الخطيرة التي تطال شخوص المتهمين وعوائلهم وكل من له صلة بهم، وذلك لأن الأساس الفكري الذي بنيت عليه التهم، تلتقي عنده السلطة ومعارضوها، كالمفهوم الوطني أو كاعتماد فصل الدين عن السياسة كأساس لتحديد المصلحة، إذ لا جدال في تجريم التآمر على الأمن الداخلي والخارجي، أو تهديد الاستقرار العام، ويبقى للنواحي الإجرائية موضوع إثبات الجرم على المتهمين ويقتضي ذلك ضمان المحاكمات العادلة، وهو ما يؤاخذ المتابعون في هذه القضايا السلطة على الإخلال بحقهم هذا.

ولتمكين القضاء من ضمان الحقوق العامة والخاصة وضمان تحقيق العدل وجب إسقاط المنظومة القضائية القائمة اليوم لعدم صلاحيتها لتحقيق العدالة المنشودة، واستبدال منظومة العدالة الإسلامية بها، كما يوجب الحكم الشرعي المنبثق من العقيدة التي يتبناها أهل البلاد. وبذلك تسقط نهائيا ما يسمى " بالمعايير الدولية " المعبرة عن قيم ومقاييس الفكر العلماني الذي لا يعترف إلا بالقيم المادية.

ولعل من أغرب ما يفضح ضعفنا وارتهاننا لأعدائنا، حين تفرض علينا من أولئك الأعداء، أسس قواعد النظر في علاقاتنا بأنفسنا، ونظل أسرى لها حتى وإن غير العدو تلك القواعد بما تقتضيه مصالحه. فهذه أمريكا التي فرضت على العالم مفهوم الإرهاب، وحددت قواعد السلوك حول هذا الموضوع على الدول، حملت اليوم منظمة الأمم المتحد على شطب أبو محمد الجولاني من قائمة الإرهاب، وربطته بها حتى صار سنا في دولاب إستراتيجيتها في منطقتنا في حين أننا لا زلنا نحاكم ونسجن ونُذلّ من سانده وأعانه على إسقاط طاغية الشام، فهل سيُسرّح المسجونون التونسيون الذين أشادوا به بعد أن انتفى الركن المادي لجرائمهم وزال؟

معركة السيادة تبدأ من الميناء

المعادلة الرخيصة "ثروات مقابل نفايات"

في خِضَمِّ الصراع الدائر بين السلطة والمعارضة حول الأهلية و الجدارة بالديمقراطية، وانشغال الإعلام الرسمي بمناقشات "حادّة" بين البرلمان والحكومة حول قانون المالية 2026 مع الإشادة بإجراءات جديدة ترتقي إلى مستوى "رفع عقوبات " ، تطلّ علينا بين الثنايا أحداث عارضة إلا أنّها معبّرة عن أزمة بنيوية لنظام سياسي يعيش أزمة سيادة تتأكّد يوما بعد يوم.

اليوم، وبعد 14 سنة من ثورة ملأت الساحات وسالت فيها الدماء نادت بإسقاط نظام سياسي فاسد وغارق في التبعية ، نجد أنفسنا في مربّع جديد من المعانات. نناقش مرة أخرى ملفات تدور حول أدنى مقومات العيش الكريم، في بيئة مسمومة وكرامةٍ مهدورة. والمأساة أن هذه الملفات الخطيرة ، تُتناول بجدية في الخارج بل وصلت إلى ساحات القضاء، بينما يُراد لها التهميش داخليًا؛ فكما شاهدنا تقارير فرنسية تحذر من خطر المجمع الكيميائي بقابس على المحيط في عموم جنوب المتوسط، نتابع اليوم تحرك الإعلام والقضاء الإيطالي حول ملف تصدير نفايات الملابس المستعملة إلى تونس، بينما لا تجد هذه القضية آذانًا صاغية داخل البلاد، وكأنه "لا حياة لمن تنادي".

السلطات الإيطالية تحقق في تصدير ملابس غير صالحة إلى تونس عقب تحقيق إعلامي

أعلنت السلطات القضائية في العاصمة الإيطالية عن فتح تحقيق رسمي بشأن صادرات الملابس المستعملة من إيطاليا إلى تونس، وسط اتهامات بتحويل التبرعات الأوروبية من الملابس إلى نفايات تصدّر إلى دول خارج الاتحاد الأوروبي. تأتي هذه الخطوة عقب تقارير إعلامية بثها برنامج "Report" على قناة RAI 3 الإيطالية بالتعاون مع منظمة "غرينبيس إيطاليا"، حيث سلط الضوء على توريد كميات ضخمة من الملابس التي يفترض أن تكون تبرعات، إلا أنها في الواقع تتحول في جزء كبير منها إلى نفايات يُلقى بها في دول نامية، من ضمنها تونس.

ووفقاً لما كشفه التقرير، فإن ملايين الأطنان من الملابس يتم جمعها سنوياً في إيطاليا ودول أوروبية أخرى بهدف إعادة توزيعها كتبرعات للأسر الفقيرة في أفريقيا وعدة دول منها تونس. غير أن عملية التصدير في كثير من هذه الحالات لا تراعي معايير جودة الملابس ولا تلتزم بإجراءات الفرز الضرورية، إذ ينتهي المطاف بكميات ضخمة من الملابس غير الصالحة للاستخدام على شكل نفايات يصعب التخلص منها، مما يشكل عبئاً بيئياً واقتصادياً على البلدان المستقبِلة.

النائب التونسي السابق مجدي الكرباعي، والذي يتابع الملف عن قرب، أشار إلى أن السلطات الإيطالية بدأت التحقيقات على خلفية ما نشره التقرير المشترك بين جهات إعلامية ومنظمات بيئية، حيث تم توثيق عمليات نقل وحاويات محملة بملابس مستعملة صنّفت لاحقاً كنفايات.

تداعيات التحقيق في ايطاليا... أين القضاء التونسي ؟

نهاية نوفمبر – أوائل ديسمبر 2025: بعد الحلقة، أعلن أن القضاء الإيطالي فتح تحقيق رسمي حول هذا الملف، بناءً على المعطيات التي كشفها Report/Greenpeace — أي أن ما قبل كان شبه تحقيق وصل الآن إلى مرحلة قانونية) في تونس، أعاد الكرباعي طرح سؤال: "لماذا لا تحرك السلطات القضائية المحلية ساكنًا؟" — رغم خطورة ما كشفه من استخدام تونس ودول شمال إفريقيا كـ"مكب خلفي" للنفايات الأوروبية، لافتا إلى أن حجم المنسوجات المستعملة المصدرة من الاتحاد الأوروبي إلى إفريقيا بلغ نحو 900 ألف طن سنة 2022، يتحول نصفها تقريبا إلى نفايات تدفن أو تحرق.

التتمة في الصفحة الثالثة

العلاقة بين الرجل و المرأة في الشريعة الإسلامية

لقد وقع المسلمون بين مطرقة المفاهيم الغربية التي حصرت العلاقة بين الرجل والمرأة في صِلات الذكورة والأنوثة وما يفرزه ذلك من اختلاط وتبرج وإباحية، وسندان الضعف الفكري لدى بعض العلماء الذين ضيقوا على المرأة تضييقاً شديداً بحجة صيانة الفضيلة، فضيعوا بذلك مقاصد الشرع، وأبعدوا الناس عن أحكامه.

1. تأثر المسلمين بحضارة الغرب

لقد اندفع كثير من المسلمين تحت شعار "الحرية الشخصية" إلى تسويغ الاختلاط بلا حاجة، وغضّ الطرف عن التبرج والاختلاط لغير ضرورة فشاعت الفاحشة وفسدت الأخلاق وانحرف الذوق وانهارت المقاييس. وصار المجتمع الغربي مقياسا يُحتكم إليه، مع أنه لا يعتبر العلاقة الجنسية مخالفة للأخلاق أو للقيم. بينما يعدّها الإسلام جرائم لها حدود مشددة لأن المرأة عنده عرض يجب أن يُصان، والأمة مطالبة بالدفاع عنه بمالها ونفسها. وهكذا نُدفع اليوم نحو فوضى اجتماعية؛ نتيجة تقلّبنا بين الجمود والتقليد، ونتيجة غياب حكم الإسلام عن الدولة والمجتمع.

2. الشريعة الإسلامية هي وحدها الصالحة

إن تشريع الله هو وحده القادر على تحقيق التوازن بين الرجل والمرأة. ويختل هذا التوازن بقدر الإعراض عنه. ولعل ما يجري في العالم من ظواهر—كإجهاض الأجنة، وجرائم الإباحية، وارتفاع نسب الطلاق، وانتشار الأمراض الجنسية—شواهد واضحة على فساد الحضارة الغربية حين تُترك الغريزة بلا ضوابط شرعية. وقد تسربت هذه الإباحية إلى مجتمعاتنا فأضعفت الأداء الأنثوي داخل الأسرة، وخرجت أعداد ضخمة من البنات للعمل والدراسة دون ضرورة، فازدادت بطالة الرجال الذين أوجب الله عليهم العمل، ووقع الاحتكاك المؤذي في الشوارع والجامعات فقل الحياء وضعفت الهمة.

3.المرأة في التشريع الإسلامي

نظر المشرِّع في الإسلام على أن المرأة هي نوع إنساني كما هو الرجل، ونظر إليها على أنها أمٌّ تنجب أطفالاً وتقوم بإرضاعهم حتى عامين، وأنها زوجة في أسرة. أما أنها إنسان ونوع من النوعين الإنساني فواضح من تحديد النوع وتبيينه في كل ما يتعلق بعلاقة الإنسان (ذكرًا أو أنثى) بربه، والذي يجعل للمشرع سلطانًا على نفس المرأة كما له سلطان على نفس الرجل. ومن ذلك قوله تعالى: (مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ٩٧)، (إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْقَٰنِتِينَ وَٱلْقَٰنِتَٰتِ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلصَّٰدِقَٰتِ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰبِرَٰتِ وَٱلْخَٰشِعِينَ وَٱلْخَٰشِعَٰتِ وَٱلْمُتَصَدِّقِينَ وَٱلْمُتَصَدِّقَٰتِ وَٱلصَّٰٓئِمِينَ وَٱلصَّٰٓئِمَٰتِ وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ٥)

التتمة في الصفحة الثالثة

انقلاب غينيا بيساو

كتبه أبو حمزة الخطواني

وقع انقلاب عسكري في غينيا بيساو في 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، وألقي القبض على رئيس البلاد عمر سيسكو إمبالو وعلى رئيس أركان القوات المسلحة الجنرال بياغ نانتان ونائبه الجنرال مامادو توري وعلى وزير الداخلية بوتشي كانديّ.

وجاء هذا الانقلاب بعد ثلاثة أيام فقط من إجراء انتخابات عامة في غينيا بيساو والتي عُقدت في 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، وأعلن كل من الرئيس ومرشح المعارضة فرناندو دياس دا كوستا فوزهما في تلك الانتخابات الرئاسية.

هذا هو الانقلاب التاسع في غينيا بيساو منذ حصولها على الاستقلال عن البرتغال عام 1974، وقد نفّذ الانقلاب ضباط عسكريون بقيادة المتحدث باسم الجيش ورئيس الأسرة العسكرية في القصر الرئاسي الجنرال دينيس ناكانا، وأعلنوا فيه أنهم سيطروا على البلاد سيطرة كاملة، وأمروا بتعليق جميع المؤسسات السياسية والمنافذ الإعلامية، والعملية الانتخابية، وإغلاق الحدود الدولية، وحظر تجوال ليلي غير محدّد، وأعلن الضباط عن تشكيل "القيادة العسكرية العليا لاستعادة النظام" المكونة من جميع فروع القوات المسلحة والتي ستقود البلاد حتى إشعار آخر.

وقال قائد الانقلاب دينيس نكانا إن الانقلاب نُفذ رداً على "اكتشاف خطة مستمرة دبرها سياسيون وشخصيات محلية وأجنبية أخرى إلى جانب تاجر مخدرات معروف بهدف زعزعة استقرار البلاد من خلال محاولة التلاعب بنتائج الانتخابات"، ولكنه لم يأت بأي دليل يُثبت صحة أقواله.

واتهمت الجبهة الشعبية - وهي تحالف من منظمات المجتمع المدني في غينيا بيساو - إمبالو والجيش بتنظيم "انقلاب وهمي" لمنع نشر نتائج الانتخابات، والبقاء في السلطة حتى يتمكن إمبالو من تسمية رئيس جديد ورئيس وزراء لإجراء انتخابات جديدة يمكن أن يترشح فيها مرة أخرى للرئاسة.

واتهم زعيم المعارضة في غينيا بيساو فرناندو دياس الذي أكّد فوزه في الانتخابات الرئاسية الرئيس إمبالو بما اتهمته به الجبهة الشعبية من أنّ هذا الانقلاب دبره الرئيس والجيش لمنع دياس من الوصول إلى الحكم.

أمّا مراقبو الانتخابات من المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي فقالوا في بيان لهم إنهم "يستنكرون هذه المحاولة الصارخة لتعطيل العملية الديمقراطية" وطالبوا بـ"اتخاذ الخطوات اللازمة لاستعادة النظام الدستوري".

ومن جهتها حثّت الحكومة البرتغالية وهي القوة الاستعمارية السابقة لغينيا بيساو، حثّت "جميع الأطراف المعنية على الامتناع عن أي عنف مؤسسي أو مدني واستعادة العمل المنتظم للمؤسسات للسماح بإكمال فرز الأصوات وإعلان نتائج الانتخابات".

يقول إدريس آيات من قسم العلوم السياسية في جامعة الكويت: "والمفاجأة على غير المعتاد أنّ الرئيس المنتهية ولايته عمر سيسوكو إمبالو هو من اتصل بالإعلام الفرنسي، ومن كشف بنفسه لمجلّة جون أفريك عن اعتقاله داخل مكتبه في القصر الرئاسي حوالي منتصف النهار"، وأضاف: "لقد كسب إمبالو سمعة سيئة مؤخراً في القارة الأفريقية لقربه المزعج من فرنسا ورئيسها ماكرون حتى بات البعض ينعته بجملته الشهيرة (ماكرون إته أخي)

كسِمة على أنّه واحد من قادة سياسات فرنسا أفريقياً لإبقاء النفوذ الفرنسي في القارة، في وقت تشهد أفريقيا نفوراً من فرنسا وسياساتها النيوكولونيالية؛ أو كما تسميه فرنسا نفسها، تنامي شعور معاداة فرنسا".

وكلام هذا الكاتب الكويتي يوحي بأنّ الانقلاب مُصطنع، جاء بتدبير من فرنسا لإبقاء نفوذها في غينيا بيساو من خلال ضباط العسكر الموالين لها، ومنهم الرئيس نفسه، لأنّ الانقلاب وقع قبل أن تظهر نتائج الانتخابات بيوم واحد، والتي كانت نتائجها ليست لصالح الجيش والرئيس إمبالو الذي يمثل الجيش، ويُؤكّد هذا الكلام أيضاً ما ذكرته المعارضة المدنية بقيادة تحالف من القوى المدنية والعسكرية تحت اسم (الجبهة الشعبية) من أنّ الرئيس إمبالو والجيش قاموا بتنظيم "انقلاب وهمي" لإبقاء السلطة بيد العسكر، ويُؤكده أيضاً قول رئيس المعارضة فرناندو دياس بأنّ الرئيس إمبالو اتفق مع الجيش على تدبير الانقلاب لمنع وصوله إلى السلطة.

ويبدو أنّ الجيش يخشى من فقدان الحكم إذا فاز في الانتخابات مرشح مدني لذلك فهو اصطنع هذا الانقلاب ليحبط وصول المعارضة المدنية للحكم.

وللجيش تاريخ حافل في الانقلابات التي عطّلت وصول المُعارضة للحكم والتي كان آخرها انقلاب الرئيس إمبالو نفسه على الشرعية وذلك عندما نفّذ بدوره ما اعتبر انقلاباً دستورياً في كانون الأول/ديسمبر 2023 إذ قام بحلّ البرلمان المنتخب الذي كان يترأسه خصمه السابق دومينغوش بيريرا.

وهكذا تشير معظم الدلائل على أنّ الانقلاب دبرته فرنسا لإبقاء نفوذها في غينيا بيساو، وإحباط التغيير عبر الانتخابات التي كان من المرجح أنْ يفوز بها حكام مدنيون يكرهون فرنسا، ويتعاونون مع كل القوى الغربية ضدها لا سيما أمريكا وبريطانيا اللتين رفضتا الانقلاب والتي عبُر عنها مراقبو المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والذين قالوا في بيان لهم إنهم "يستنكرون هذه المحاولة الصارخة لتعطيل العملية الديمقراطية" وطالبوا بـ"اتخاذ الخطوات اللازمة لاستعادة النظام الدستوري"، وكذلك حثّت البرتغال وهي المستعمر السابق لغينيا بيساو جميع الأطراف المعنية على الامتناع عن أي عنف مؤسسي أو مدني وعلى استعادة العمل المنتظم للمؤسسات للسماح بإكمال فرز الأصوات وإعلان نتائج الانتخابات.

وهكذا يبدو الصراع الدولي واضحاً في هذه الدولة الصغيرة التي لا يزيد عدد سكانها عن 2.2 مليون نسمة، وذلك من خلال استخدام الأدوات التقليدية للاستعمار، والتي هي في هذه الدولة عبارة عن جيش صغير تسيطر عليه فرنسا، وقوى مدنية تدعمها أمريكا وبريطانيا والبرتغال، وتستخدم هذه الأدوات غالبا للوصول إلى الحكم باستخدام هذا الجيش أو باستخدام الانتخابات البرلمانية، ولأنّ الجيش لا يزال هو المتغلّب والمتحكم في السلطة، وهو ما يعني أنّ النفوذ الفرنسي هو الذي ما زال مُهيمناً على الدولة.

نفوذ الصين يشتد في قرغيزستان

تغدو قرغيزستان يوماً بعد يوم أكثر خضوعاً لسياسة الصين التوسعية، ويشهد على ذلك عددٌ من الاتفاقيات والمشاريع الكبرى بين البلدين. ففي 21 تشرين الأول/أكتوبر 2025 أعلنت الوكالة الوطنية للاستثمار التابعة للرئاسة القرغيزية عن توقيع مذكرة تفاهم مع شركة صينية لبناء مدينة أسمان في إيسيك-كول، وقد قُدِّرت تكلفة المشروع بنحو 20 مليار دولار، وفقاً لبيانات وزارة الاقتصاد. وقد ربط الرئيس جباروف سابقاً تنفيذ المشروع بإدخال تعديلات عليه وبمتطلباتٍ بيئية.

ومعلوم أن مشاريع من قبيل "الاقتصاد الأخضر" و"المدينة الخضراء" ليست سوى فخاخ تخدم مصالح الرأسماليين، إذ إن هؤلاء يستغلّون مثل هذه المشاريع تحت ذريعة الاستثمار ليحققوا أرباحاً طائلة. وغالباً ما تُرفق القروض والمنح والاستثمارات المخصّصة للمشاريع البيئية بشروطٍ صارمة، بحيث تُقدَّم مطالب الجهة المموِّلة على غيرها.

وبالنظر إلى السياسة الناعمة التي تنتهجها الصين، فمن المرجُّح أن تخصَّص حصص داخل المدينة المزمع بناؤها للصينيين. أما الأموال التي ستُنفق لتنفيذ المشروع فستُحمَّل كدين على عاتق قرغيزستان، لتتحول إلى أداة ضغط إضافية.

وجدير بالذكر أن الحصة الكبرى من الدَّين الخارجي الحالي لقرغيزستان تعود إلى الصين، إذ يبلغ إجمالي هذا الدَّين نحو 5,2 مليار دولار، منها ما يقارب 2 مليار مستحقان للصين، ومن المتوقع أن يتضاعف هذا المبلغ مع تنفيذ مشاريع ضخمة مثل خط السكة الحديدية بين الصين وقرغيزستان وأوزبيكستان.

علاوة على ذلك، تعد الصين الشريكَ التجاري الرئيسي لقرغيزستان، إذ تشكل تجارتها الخارجية مع الصين نحو ثلث إجمالي تجارتها (36.6٪). وقد بلغت قيمة التبادلات التجارية بين قرغيزستان والصين في عام 2024 نحو 22.7 مليار دولار، أي بزيادة قدرها 15٪ مقارنةً بالعام الذي سبقه. كما أن حجم الاستثمارات الصينية في قرغيزستان يشهد نمواً متواصلاً، حيث بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى البلاد خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2024 حوالي 747 مليون دولار، منها 30٪ أي ما يعادل 221.5 مليون دولار مصدرها الصين.

وإلى جانب ذلك، تمتلك الشركات الصينية أكثر من 80٪ من الحصة في قطاع التعدين القرغيزي، وتشارك بنشاط كبير في استخراج الذهب والمعادن الثمينة. وغالباً ما تقوم هذه الشركات بنقل الخامات المعدنية إلى الخارج ما يؤدي إلى تقليل الكمية المعلنة من الذهب أو المعادن الثمينة المستخرجة. وتعمل في البلاد أكثر من 300 شركة صينية، بالإضافة إلى ما يقارب 200 شركة مشتركة قرغيزية-صينية.

ولم يقتصر تغلغل الصين في قرغيزستان على المجال الاقتصادي فحسب، بل تجاوز ذلك إلى مجالاتٍ أخرى مثل السياحة والأعمال. ففي الآونة الأخيرة، ازداد بشكل ملحوظ شراء الصينيين للعقارات داخل البلاد بذريعة السياحة أو الاستثمار. كما أن تطبيق نظام الإعفاء من التأشيرة للصينيين في قرغيزستان فتح الباب أمام ترسيخ وجودهم وتوسعهم داخل البلاد.

بل إن الجرائم التي يرتكبها الصينيون باتت تتكرر في البلاد، ومن أبرز الأمثلة على ذلك الحادثة التي وقعت في 24 تشرين الأول/أكتوبر، حين ألقيت امرأة قرغيزية من مبنى شاهق بعد شجار مع شخصين صينيَّين. وقد أظهر مقطع فيديو انتشر على وسائل التواصل صينيين وهما يراقبان المرأة وهي تتدلى من الشرفة قبل سقوطها.

ومن هذا نستخلص أن ازدياد النفوذ الصيني في المنطقة يشكّل خطرا حقيقياً على المسلمين، وينبغي ألّا ننخدع ببعض التحسينات في البنية التحتية أو بانطلاق المشاريع الاستراتيجية، لأنها في حقيقتها تزيد من تبعيتنا للصين وتقيّد إرادتنا الاقتصادية والسياسية.

ومعلوم لدى الجميع أن الصين الملحدة تمارس منذ عقود اضطهاداً ممنهجاً ضد المسلمين في تركستان الشرقية، فتعتقلهم وتشرّدهم وتمنعهم من أداء عباداتهم، بل وتفرض عليهم أكل لحم الخنزير وشرب الخمر والتخلي عن دينهم، كما تجبر أخواتنا المسلمات على الزواج من الصينيين الوثنيين من قومية الهان. وقد ألقي بالملايين من إخوتنا الأويغور في معسكرات يسمّونها "معسكرات إعادة التأهيل"، حيث تعرَّض كثير منهم للتعذيب والقتل.

وفي الوقت الذي يغضّ فيه النظام العالمي الكافر والنظام الدولي الطرف عن جرائم الصين هذه، يلتزم حكّام البلدان الإسلامية الصمت وكأنهم يوافقون ضمناً على ما يجري! ومن ثم، لا يستطيع أحدٌ أن يضمن أن الصين لن تواصل سياساتها الإجرامية في تركستان داخل آسيا الوسطى، بما في ذلك قرغيزستان.

لا يمكن انتظار الخلاص من الهيمنة الصينية من المنظمات الدولية، لأن هذه المنظمات أنشئت أصلاً لضمان بقاء سيطرة القوى الاستعمارية الكبرى. فمثلاً، ماذا فعلت الأمم المتحدة تجاه ما يرتكبه النظام الصيني من جرائم واضطهاد بحق الأويغور وسائر المسلمين؟ لم تفعل شيئاً، لأن الصين عضو دائم في مجلس الأمن!

وكذلك لا يجوز التعويل على أمريكا للخلاص، فهي دولة استعمارية أخرى مجرمة، وما فعلته في أفغانستان والعراق وغزة لم ينسه أحد بعد.

أما روسيا، فليست هي الحل أيضاً؛ فهي مستعمر قديم لآسيا الوسطى، وهي اليوم ضعيفة أمام الصين وتفسِح لها المجال لتتوسع في المنطقة.

إن طريق التحرر من الاستعمار الصيني لا يكون إلا بالإسلام! فالإسلام وحده هو القادر على توحيد المسلمين في هذه المنطقة تحت راية واحدة وجُنة واحدة، كما وحّدهم في المدينة المنوّرة تحت قيادة الدولة الإسلامية التي فتحت بلاد فارس والروم، فكسرت هيمنة الإمبراطوريات الكبرى آنذاك.

والغاية من ذلك ليست استعباد الشعوب كما تفعل القوى الاستعمارية اليوم، بل إخراج الناس من ظلمات الجاهلية إلى نور الإيمان، ومن ظلم الطغاة إلى عدل الإسلام.

إن قضية المسلمين لا تُحلّ إلا بإقامة دولة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة، الدولة التي تكون درعاً لهم وحصناً يحميهم، تلك الدولة التي ستوحد ملياراً ونصف المليار مسلم في العالم، فتقضي على ظلم الدول الاستعمارية وتنشر العدل والحق في الأرض.

استراتيجية الأمن القومي الأمريكية 2025

أمريكا أولاً»: تشدد في التكتيك، استمرارية في الاستراتيجية»

استراتيجية الأمن القومي الأمريكية، رغم عدم إلزامها قانونياً، هي الوثيقة التوجيهية العليا التي تحدد عقيدة الرئيس في السياسة الخارجية، وتوجه عمل المؤسسات الأمنية والدبلوماسية، وتوصل رسائل للحلفاء والخصوم.

وتركز استراتيجية 2025 على إعادة بناء القوة الداخلية (الاقتصاد، الابتكار، سلاسل الإمداد) لمواجهة منافسة القوى الصاعدة، خاصة الصين وروسيا، في مرحلة "منافسة استراتيجية طويلة الأمد". وتعزز هذه الرؤية تحديث الردع النووي، وتقوية التحالفات التقليدية مع مطالبة الحلفاء بتحمُّل المزيد من الأعباء، والتركيز على الأمن الاقتصادي والتكنولوجي.

أمريكا أولاً": تشدد في التكتيك، استمرارية في الاستراتيجية"

ويجسد شعار "أمريكا أولاً" تحت إدارة ترامب عودة إلى فلسفة "العزلة الانتقائية" المستمدة من مبدأ مونرو القديم، مع إعادة صياغتها في قالب حديث يجمع بين القومية الاقتصادية والانكفاء النسبي لإعادة بناء الداخل. وهو ليس انحرافاً كاملاً عن المسار التاريخي الأمريكي، الذي حافظ دائماً على مبادئ القيادة العالمية والهيمنة على النظام الدولي، بل يمثل تشدداً جذرياً في الأسلوب ودرجة التنفيذ. فهو يحوّل القيادة الجماعية إلى منطق "صفقاتي" ثنائي، ويجعل التحالفات مشروطة بتكاليف مالية، ويرفع سقف القومية الاقتصادية الهجومية. وبذلك، تبقى الأهداف الإستراتيجية العميقة للولايات المتحدة كما هي، لكن وسائلها تصبح أكثر حدة وصراحة، في محاولة لتكييف الإرث الانعزالي مع متطلبات المنافسة في القرن الحادي والعشرين.

تتمة...معركة السيادة تبدأ من الميناء

وأضاف أن عمليات التهريب تتم عبر طرق "مدروسة": خلط كميات قليلة من الملابس القابلة للبيع مع أطنان من الأقمشة الرديئة، استخدام رموز جمركية مضللة تخفي حقيقة كونها نفايات، الاعتماد على شبكات وسطاء ووكلاء شحن ينسقون عمليات تغيير محتوى الحاويات أو وجهتها، وفي أحيان أخرى، وجود تواطؤ داخل بعض الإدارات الجمركية. وأكد أن الأدلة المتاحة اليوم لا تترك مجالا للشك بأن تونس تواجه "منظومة كاملة" تعمل وفق مصالح اقتصادية ضخمة، تشبه في تركيبتها المافيات المنظمة، مستشهدا بتقارير رسمية إيطالية من منطقة كامبانيا التي رصدت بالفعل نشاط شبكات إجرامية في هذا المجال.

حيث يؤكد الكرباعي أنه قدَّم ملفا كاملًا مع تقارير وشهادات إلى القضاء التونسي، دون أن يُفتح تحقيق أو يرد أي جواب، في حين أن القضاء الإيطالي يتحرك في الملف نفسه. وتكشف هذه المعاملة عن وجود شبكات "مافيا بيئية" تستغل ضعف الرقابة والتصنيفات الجمركية المزورة ,مما يطرح سؤالًا كبيرًا حول مصير البلاد والعباد في ظلّ تناقض صارخ بين خطاب رسمي منشغل بمعارك وهمية، وواقع يُبَيّت فيه على مستقبل الشعب وموارده في صمت مطبق.

تحويل تونس إلى "منطقة استقبال" للنفايات الأوروبية ما يشير إلى هذا الأمر ليس مجرد ادعاء: فحسب تحقيق حديث لصُحفي مدني تونسي، الشحنة التي أثارت الجدل تم تسليمها إلى موانئ تونس بعد تلاعب بالأكواد الجمركية، لتصنف على أنها "ملابس مستعملة" رغم أنها في الواقع نفايات. وعليه، فإن ما دخل أرض تونس كان في الحقيقة "زبلًا أوروبيًا" متخفيًا تحت غطاء تجارة الملابس. (Kapitalis) النتيجة: الأسواق المحلية امتلأت بهذه الملابس المستعملة (أو بالأحرى الفضلات)، ما أضرّ بشكل مباشر بقطاع النسيج والصناعة المحلية. فعلى مدار السنوات، أغلق مئات المصانع في تونس، وتُرك آلاف العاملين بدون عمل، مقابل توسّع واضح في تجارة "الفريب" المستوردة. (اندبندنت عربية)

وعندما نضع هذا في سياق أوسع — علاقات تجارية مع أوروبا، ضغوط لتحويل تونس إلى "منطقة استقبال" للنفايات الأوروبية، ضعف الرقابة، وتحويل الحدود الجنوبية لأوروبا إلى مصدّر يفري ويلقي "الفائض" دون اعتبار للعواقب — تتضح صورة: تونس ليست فقط ضحية لنشاط غير قانوني أو استغلال اقتصادي، بل ضحية ضعف سيادتها وفساد بنيوي في إدارة الحدود والتجارة.

لماذا هذا الموضوع أكبر من مجرد تجارة رخيصة؟
•لأنه موضوع سيادي: فتح الحدود أمام نفايات وصادرتها أوروبا يعني تفريط في حق السيطرة على ما يدخل إلى أراضينا.
•لأنه يمس النسيج الصناعي: تجارة الفريب "أنعشت" التجار على حساب العاملين والمصانع المحلية.
•لأنه يمس الصحة والبيئة: نفايات الملابس المتعفّنة تحمل مخاطر بيئية وصحية إذا بيعت أو تم تخزينها دون فرز مناسب.
•لأنه يمس الأنفة والعيش الكريم: مجتمع يُجبر على ارتداء ما رفضته أوروبا، في نظام اقتصادي لا يوفر بدائل عادلة.

"معركة السيادة تبدأ من الميناء"

قضية الملابس الفاسدة ليست مسألة تفصيلية، إنها مؤشر خطير على مدى قدرة الدولة على حماية حدودها، وثرواتها، والصحة العامة لشعبها. فحين تصبح الحدود الجنوبية لأوروبا هي الحدود الفعلية لتونس،وحين يُعامل البلد كعمق عازل لا كدولة ذات سيادة، وحين تصمت السلطات عن نفايات تُستورد تحت مسميات تجارية...
عندها لا يكون السؤال: كيف دخلت الشحنة؟
بل:
إلى أي مدى فقدنا القدرة على منع شحنة أسوأ في المستقبل؟

السيادة ليست شعارًا.
إنها أولًا: **منع أي مهملات أجنبية من العبور فوق أرضنا أو سماءنا.**وما لم يُحاسَب المسؤولون عن هذه الجرائم ، سنظل نستقبل ما ترفضه موانئ أوروبا،وندفع ثمن سُكوتٍ يُباع باهظًا...
ومستقبلٍ يُتاجر به دون مقابل في ظل صمت رسمي يُعبّر عنً تفريط في السيادة، الأرض، الصحة والكرامة.
قال تعالى "من كان يريد العزّة فلله العزّة جميعا"

بقلم أ.ياسين بن يحيى

تتمة...العلاقة بين الرجل و المرأة في الشريعة الإسلامية

الرجوع إلى ما أنزل الله

أما بخصوص النظرة إلى الرجل والمرأة من ناحية النوع فإن قوله تعالى: [يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى] هو مدخل لفهم حقيقة هذه النظرة من كونها تركز على الغاية التي من أجلها وجدت الذكورة والأنوثة، وهي بقاء النوع، وبها تحدد صلة الرجل بالمرأة، صلة بقاء النسل. فإذا صُرفت هذه الصلة إلى مجرد اللذة—كما في الزنا والشذوذ—فقد خولف مقصود الخالق وانقلبت الفطرة، ولهذا قال النبهاني رحمه الله إن صلاح المجتمع لا يكون إلا بتعاون الرجل والمرأة باعتبارهما شقيقين، لا باعتبارهما مثاراً لبعضهما. وإن تغيير نظرة المجتمع إلى علاقة الذكر بالأنثى ضرورة لإزالة حصرها في اللذة وجعلها خاضعة لتقوى الله. وقد اعتبر الاسلام أن الحياة لا تستقيم دون تعاون الرجل والمرأة، في مجالات متعددة كالاقتصاد والعمل السياسي وإدارة مصالح الناس وشؤونهم في الصحة والتعليم وما شاكل ذلك، وأن نظرة الغرب إلى المرأة على أنها أداة للمتعة وحصر علاقتها بالرجل بالعلاقة الجنسية هو خطر محض يؤدي إلى فساد الأخلاق وانعدام القيم الرفيعة في المجتمع. لذلك جعل الاسلام النظرة للجنسين منصبة على بقاء النوع، وحصر الإشباع على الزوجية، وأبعد المثيرات عن الحياة العامة وبذلك تتحقق الراحة وتصان الفضيلة. وقد كرر القرآن ذكر الزوجية والبنين والحفدة لتظل النظرة مركزة على الزواج باعتباره الإطار الشرعي الوحيد للإشباع، من أجل استمرار النوع الإنساني، فجعل الزواج هو محور العلاقة، ومنع كل علاقة تحول دون استمرار النوع من خلال الزواج. فمنع الزنا وكل ما يؤدي أو يقود إليه، ومنع الاختلاط لغير حاجة، وفرض ستراً لمفاتن المرأة التي قد تفسد طريق استمرار النوع من خلال علاقة الزواج، وهكذا تجد جميع التشريعات المتعلقة بالمرأة وعلاقتها بالرجل تقود حتمًا إلى استمرار نوع الإنسان والذي هو غريزة مفطور عليها الرجل كما المرأة. ومن ذلك منع المثلية الجنسية.

5. ضوابط الإسلام في النظام الاجتماعي

ومن هنا جاءت احترازات الإسلام في منع الواقع المادي المثير حفاظاً على التوازن الاجتماعي وصيانة الأخلاق، فنهى عن الخلوة بين الرجل والمرأة، وحرّم التبرج وإظهار الزينة والتعطّر أمام الأجانب، وفرض اللباس الساتر لمواضع الزينة، وحصر العلاقة الجنسية في الزواج وملك اليمين، وأمر الرجل والمرأة بغضّ البصر. كما منع سفر المرأة الطويل بلا محرم، وجعل خروجها من بيتها بإذن، وراعى الفصل بين الجنسين في الحياة العامة إلا لحاجة مشروعة، مع تقرير وجود حياة خاصة للمرأة وأخرى عامة منضبطة. وحضّ الإسلام على الزواج المبكر، ومنع الأعمال التي تهدد الأخلاق، ووضع عقوبات رادعة على المخالفات. فهذه الأحكام ليست قيوداً لتعذيب المرأة أو الرجل، بل هي أسس لحفظ المجتمع من الانهيار وتحقيق التوازن والاستقامة.

6. لا مساواة ولا مفاضلة... بل تكاليف شرعية

إن الإسلام لا يجعل "المساواة" قضية عند تشريع أحكام النظام الاجتماعي؛ فالرجل إنسان والمرأة إنسان، والتكاليف متوجهة إليهما سواء، والمشكلات التي تعالجها الأحكام مشكلات إنسانية لا مشكلات ذكورية أو أنثوية. ولهذا لم يرد في التشريع بحث حول المساواة، لأن الحقوق والواجبات رُتبت وفق نظام إلهي يضمن تماسك المجتمع ورقيه. أما مظالم الغرب للمرأة فهي التي ولّدت فكرة "المساواة" كمطالبة وردّة فعل. لكن الإسلام أعطى المرأة حقوقها باعتبارها مكلفة، وكرمها بقوله تعالى: [ولقد كرمنا بني آدم]، فلا قيمة لاختلاف التكوين الجسدي في ميزان التفاضل؛ ولذلك كانت مسابقات الجمال مثلاً إساءة للمرأة لأنها ثقيمها على معيار خلقي لا كسب لها فيه. وما ورد في الحديث من "نقصان عقل ودين" لا يعني نقصاناً حقيقياً، بل هو نقصان باعتبار الأحكام: كشهادة امرأتين في بعض شؤون الحياة العامة التي يغلب الرجال عليها، وكترك الصلاة والصيام أيام الحيض رحمةً بها.

أما قضية الميراث التي يطرقها كثير من المشكِّكين في التشريع الإسلامي، فقد جعل الإسلام للمرأة حقا في الميراث؛ بنتًا، وزوجًا، وأمًا، وأختًا أحيانًا. والإسلام حين شرع ميراثًا محددًا للمرأة فإننا نجد أن جميع الشرائع المعروفة في الدنيا لم تجعل نصيبًا محددًا للمرأة في الميراث، وجعلتها خاضعة لإرادة الشخص المورِّث؛ فله أن يعطي وله أن يمنع. ومن ناحية أخرى فإن المشرِّع الإسلامي حين وضع قوانين الإرث نظر إلى قضيتين في آن واحد؛ القضية الأولى: المرأة كجزء من الأسرة وأحد نوعي الإنسان في العلاقة الاجتماعية، فأفرد لها حقًا ونصيبًا في الإرث. والقضية الثانية هي توزيع الثروة ومبحثها في العلاقات الاقتصادية وحل المشكلة الاقتصادية. فقوانين الإرث والميراث هي أحد وسائل توزيع الثروة بشكل طبيعي في المجتمع. والمرأة من هذه الناحية مسؤوليتها في النفقة والإنفاق على الغير أقل من مسؤولية الرجل. وبالتالي فإن توزيع الثروة على الوجه الذي جاء به التشريع الإسلامي قد أخذ بعين الاعتبار المرأة بوصفها الإنساني فأفرد لها نصيبًا من الثروة، وبوصفها جزءًا من النظام الاقتصادي فجعل نصيبها أقل من نصيب الرجل المسؤول عن النفقة وهنا مظهر عظمة التشريع الإسلامي

خاتمة

إن النظام الاجتماعي في الإسلام هو النظام الوحيد الذي يضمن هناء الحياة، وينظم صلات المرأة بالرجل تنظيماً طبيعياً تكون الناحية الروحية أساسه، والأحكام الشرعية مقياسه، بما في ذلك الأحكام التي تحقق القيمة الخلقية. فهو ينظر إلى الإنسان رجلاً كان أو امرأة بأنه إنسان، فيه الغرائز، والمشاعر، والميول، وفيه العقل. ويبيح لهذا الإنسان التمتع بلذائذ الحياة، ولا ينكر عليه الأخذ منها بالنصيب الأكبر. ولكن على وجه يحفظ الجماعة والمجتمع، ويؤدي إلى تمكين الإنسان من السير قدماً لتحقيق هناء الإنسان.

الاستاذ اسامة الاسعد

جواب سؤال: حول تسعير السلعة

السؤال :

نعلم أنه يحرم على الحاكم أن يسعر على الناس سلعهم لأن الرسول صلى الله عليه وسلم يقول «إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْخَالِقُ الْقَابِضُ، الْبَاسِطُ الرَّازِقُ، الْمُسَعِّرُ، وَإِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَلْقَى اللَّهَ وَلَا يَطْلُبُنِي أَحَدٌ بِمَظْلَمَةٍ ظَلَمْتُهَا إِيَّاهُ فِي دَمٍ وَلَا مَالٍ» رواه أحمد، ويقول كذلك صلى الله عليه وسلم «مَنْ دَخَلَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَسْعَارِ الْمُسْلِمِينَ لِيُغْلِيَهُ عَلَيْهِمْ، فَإِنَّ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ يُقْعِدَهُ بِعُظْمٍ مِنَ النَّارِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» رواه أحمد.

والسؤال هو: اذا ما قام بعض التجار في منطقة ما بتسعير سلعة ما مثل اجتماع تجار الرز مثلا واتفاقهم على بيع الرز للتجار وللناس بسعر معين، فهل تسعير تلك السلعة بالاتفاق بين التجار يعد حراما، أو أن الحرام هو تسعير الدولة وليس اتفاق التجار على تسعير سلعة؟

الجواب:

واضح من الحديث الثاني وجود علة، وإذا تحققت العلة دار الحكم معها... فإذا كان اتفاق التجار هو لإغلاء السعر، فالنهي يشملهم، وإن كان اتفاقهم من باب منع المضاربات وتنظيم البيع والشراء، بحيث لا يتمكن بائع من إخفاء السلعة مثلاً ليبيعها بأكثر، ويترك باقي التجار يبيعون دون أن يعرض هو سلعته، أي يحتكرها ثم يبيعها عند ندرتها، وهكذا...، ففي هذه الحالة لا شيء على التجار في تنظيم عملية البيع والشراء، ولكن اجتماع التجار على التراضي على سعر معيَّن هو مظنة كبيرة لإغلاء السعر، وبخاصة إذا كانوا هم أصحاب تلك السلعة لا يبيعها غيرهم، فاتفاقهم في هذه الحالة حتى وإن لم ينص على غلاء السلعة لكنه مظنة ذلك في الغالب، فيقع تحت "الوسيلة إلى الحرام حرام"، فاشتراكعم في تحديد سعر السلعة يؤدي إلى غلائها إن لم يكن بالقطع فبغلبة الظن، وغلبة الظن تكفي هنا، ولذلك فالراجح لدي أن اتفاق التجار على تسعير سلعة لا يجوز، وإنما يترك الأمر لسعر السوق الذي ينتج عن تحديد كل تاجر أسعاره وفق أحواله، ففي هذا توسعة على الناس، وابتعاداً عن إغلاء السعر...

وقد أعجبني في هذا الباب ما ورد في كتاب الطرق الحكمية لابن قيم الجوزية تحت باب: "فَصْلٌ فِي القسامين الَّذِينَ يقسمون الْعَقَار وَغَيْره بالأجرة"، حيث ورد: "وَمِنْ هَا هُنَا: مَنَعَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ الْعُلَمَاءِ - كَأَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ - الْقَسَّامِينَ الَّذِينَ يَقْسِمُونَ الْعَقَارَ وَغَيْرَهُ بِالْأُجْرَةِ: أَنْ يَشْتَرِكُوا، فَإِنَّهُمْ إذَا اشْتَرَكُوا - وَالنَّاسُ يَحْتَاجُونَ إلَيْهِمْ - أَغْلَوْا عَلَيْهِمْ الْأُجْرَةَ.

قُلْت: وَكَذَلِكَ يَنْبَغِي لِوَالِي الْحِسْبَةِ: أَنْ يَمْنَعَ مُغَسِّلِي الْمَوْتَى وَالْحَمَّالِينَ لَهُمْ مِنْ الِاشْتِرَاكِ، لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ إغْلَاءِ الْأُجْرَةِ عَلَيْهِمْ،

أيها المسلمون: إذا أردتم التغيير الحقيقي فلا بد لكم أن تنتهجوا طريقة الرسول ﷺ في التغيير، فقد جاء ﷺ في مجتمع يعيش في ظلام المعتقدات وفساد المعاملات، القوي فيه هو السيد بعضلاته، فكان التغيير الذي أتى به جذرياً، حيث دعا الناس لعبادة الله الواحد الأحد ونبذ الأصنام، جاءهم بدين جديد غيّر نمط حياتهم وجعلهم سادة العالم بعد أن كانوا أذل خلق الله، وفي ذلك يقول الفاروق عمر رضي الله عنه (كنا أذلاء فأعزنا الله بالإسلام، ومهما ابتغينا العزة في غيره أذلنا الله) وهكذا كانت الأمة عزيزة بدينها قوية بربها حتى حدث التغيير العكسي بأن ابتعدنا عن أحكام الإسلام وأفكاره إلى أحكام البشر، فانقلب حالنا إلى الضعف والهوان.

فسارعوا أيها المسلمون للعمل لهذا الفرض العظيم مع حزب التحرير لكي يرفع الله عنكم هذا الذل والهوان واعملوا على أن يكون لكم سهم في عزة الإسلام، لأن النصر قادم بإذنه تعالى، والتمكين لكم قادم، وهذا وعد من الله الذي نسأله أن يكون ذلك قريباً، فتسقط رأسمالية التدمير، وتقام الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة للنهضة والتعمير.

أليس من المؤسف أن تكون السودان ساحة للصراع

إن الصراع الدائر في السودان، هو حلقة من حلقات الصراع الاستعماري الغربي، بين الكافر المستعمر القديم بريطانيا ومعها أوروبا من جهة، وبين المستعمر الجديد أمريكا من جهة أخرى، ولكل أدواته المحلية والإقليمية والدولية، وقد أشار لهذا الصراع المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، فولكر تورك، حيث قال في جلسة المجلس المذكورة: "إن السودان واقع تحت وطأة صراع بالوكالة على موارده الطبيعية وسلعه، ويشمل ذلك دولاً عديدة داخل المنطقة وخارجها".

إنه لمن المؤسف حقاً أن تكون بلادنا ساحة للصراع الدولي، على النفوذ بين أمريكا وأوروبا، وبخاصة بريطانيا، يتاجرون بدماء أهلنا وأعراضهم، وهم العدو ملة واحدة، لا يريدون الخير للمسلمين في أي مكان وأي زمان، قال الله سبحانه وتعالى: [يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ]، إن الكفار المستعمرين لا يهمهم قتل المسلمين، ولا يهمهم انتهاك أعراضهم.

إن المسلمين فقدوا الراعي، فاستباحت الذئاب الرأسمالية حرماتهم، ولن يخلصنا من هذه المأساة إلا إعطاء النصرة لحزب التحرير، لإقامة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، التي تقطع دابر الكافرين من بلادنا، وتمنع تدخلهم في شؤوننا، وتوقف متاجرتهم بدمائنا وأعراضنا.

مشروع القانون المتعلق بالإنتفاع بسيارة مُعفاة من الأداءات "بيع للوهم"

صادق النواب خلال الجلسة العامة يوم السبت 29 نوفمبر 2025، على الفصل 55 من مشروع قانون المالية لسنة 2026، بـ131 نعم، 1 محتفظ، و2 لا. ويتعلق الفصل 55 بمنح امتياز جبائي عند توريد أو اقتناء من السوق المحلية لسيارة مستعملة أو جديدة لفائدة العائلة المقيمة وشروط منحها مرة واحدة في الحياة. ويُقصد بالعائلة الزوج والزوجة وأبنائهما دون سن الثامنة عشرة سنة، إنْ وُجدوا ومَنْ تتوفر فيه صفة رئيس العائلة في حالة الطلاق أو وفاة أحد الزوجيْن. ويُحدد المعلوم على الإستهلاك على السيارة المزودة بمحرك حراري ديازال والتي لا تتجاوز سعة إسطوانتها 1700 سم مكعب أو محرك حراري بنزين لا تتجاوز سعة إسطوانته 1400 صم مكعب بنسبة 10٪ والأداء على القيمة المضافة بنسبة 7٪ وتعفى السيارات الكهربائية والهجينة من المعلوم على الإستهلاك وكذلك السيارات ذات المنشأ التونسي بنفس الشروط المتعلقة بسعة الإسطوانة الواردة أعلاه. ولا يتجاوز سّن السيارة عند الإقتناء ثماني سنوات. لا يتمتع بهذا الامتياز من يمتلك سيارة لا يتجاوز سنها 8 سنوات. كما يشترط للتمتع بهذا الامتياز الجبائي ، أن لا يتجاوز الدخل الخام للفرد 10 مرات ضعف الأجر الأدنى المضمون والمتزوجين 14 ضعفًا. ويشترط عدم التفويت في السيارات المقتناة لمدة ٥ سنوات ويضمن شرط عدم التفويت بالبطاقة الرمادية. كما لا يمكن الجمع بين امتيازين جبائيين في خصوص شراء السيارات. وحسب نص الفصل ذاته، فإنه لا تقل نسبة الانتفاع بهذا الامتياز عن 10 بالمائة من مجموع السيارات التي يرخص في توريدها سنويًا. وتعتمد آلية الهبة من التونسيين بالخارج وصرف المنحة السياحية والترخيص بشراء العملة للغرض. ونص هذا الفصل على أن تتولى الوزارة المكلفة بالمالية والوزارة المكلفة بالتجارة معًا وكل في اختصاصه تنفيذ أحكام هذا القانون خلال ستة أشهر من دخوله حيز النفاذ. ويتم معالجة الملفات والرد عليها كتابيًا في أجل لا يتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ تقدّم الطلب كاملًا. ويجب الانتفاع بالامتياز خلال سنتين من تاريخ الحصول على الموافقة النهائية باعتبار الجزء من السنة، سنة كاملة ،وفي حال التعذر يجب إعادة تقديم طلب جديد.

التعليق:

الخبر في حد ذاته خلف فرحة عارمة لدى التونسيين الذين يحلمون بشراء سيارة بثمن يتناسب مع ميزانياتهم أي بأسعار معقولة بعيدا عن شبح الجباية وليس بتلك الأسعار الخيالية داخل الأسواق التونسية... لكن خلف هذه الفرحة تتكشف عقبات جسيمة لا يمكن تجاوزها أو حلها تجعل من هذه العملية شبه مستحيلة إن لم نقل ضربا من ضروب الخيال والوهم الغير قابل للتحقق. نص القانون المنظم لهذه العملية يقدم الآلية المعتمدة في الفصل 55 للانتفاع بسيارة مُعفاة من الآداءات عبر إحدى ثلاث طرق : إما عبر هبة من التونسيين المقيمين بالخارج أوعبر المنحة السياحية أو عبر ترخيص بتبديل عملة من البنك المركزي. ويقول أصحاب الاختصاص أن جميع هذه الآليات مستحيلة التطبيق عمليا بما يجعل الفصل المذكور غير قابل للتنفيذ ويُحوّله إلى مجرد وعود لا يمكن تحقيقها.وإليكم البيان:

***الطريقة الأولى:**

عبر هبة من التونسيين المقيمين بالخارج: تقنيا تعتبر هذه الآلية غير قانونية وتفتح باب الاحتيال . فاعتماد آلية "هبة من تونسي بالخارج" يفترض أن يجد المقيم داخل تونس شخصا مقيما في الخارج يتكفل بدفع ثمن السيارة بالعملة الصعبة مقابل أن يسترجعها بالدينار داخل تونس،وهذا يعني عمليا:

- تبديل عملة صعبة خارج المنظومة البنكية ،وهو ما يخالف القوانين المالية.
-عدم تسجيل خروج عملة صعبة من البنك المركزي مقابل توريد السيارة،ما يجعل العملية برمتها غير محتسبة لا في التوريد ولا في العجز التجاري.
-عدم إمكانية تسجيلها في ميزان الدفوعات لأنها عملية "اقتصاد موازي" لا تمر عبر الدولة. فالسيناريو الوحيد لامتلاك العائلة التونسية للسيارة هو أن يشتريها التونسي المقيم بالخارج ويسجلها باسمه ثم يأتي بها بنفسه ويبيعها داخل تونس، وهذا يفتح الباب لعمليات نصب وتحيل واسعة.

***الطريقة الثانية عبر المنحة السياحية:**

وهي أيضا تعد غير كافية ولا يمكن الحصول عليها بسهولة وهي حتى لو استعملت فإنها تبقى ضعيفة جدا من حيث المقدار ولا تفي بشراء سيارة،كما أنها مشروطة بدخول التونسي إلى بلد أجنبي عبر الحصول على تأشيرة سفر ،وهو أمر غير متاح لمعظم العائلات التونسية التي تنطبق عليها شروط السيارة المعفاة...، وبالتالي فإن استعمال ما يسمى بالمنحة السياحية غير واقعي وغير ممكن عمليا.

***الطريقة الثالثة:عبر ترخيص تبديل العملة من البنك المركزي:**

وهذه أيضا غير واردة في ظل احتياطي نقدي محدود، فإمكانية اللجوء إلى البنك المركزي للحصول على العملة الصعبة مقيدة ب:
-حجم الموجودات من العملة الصعبة داخل البنك المركزي.
-ضرورة الحفاظ على حد أدنى منها لا يقل عن تسعين يوما من التوريد لحماية توازن المالية الخارجية.
- التزامات الدولة بسداد الديون وتوفير المواد الأساسية والأدوية والمواد الأولية.
لكل ذلك يستحيل على البنك المركزي أن يسمح بخروج عملة صعبة لآلاف العائلات لشراء سيارات ،لأن ذلك يهدد الإستقرار النقدي والمالي... وهذا ما عبرت عنه وزيرة المالية بقولها الصريح أنها مع هذا القانون لو كانت مواطنة لكنها ضده كوزيرة لأنه يلحق ضررا بالإقتصاد. وبالتالي فإن كل هذه الصعوبات التقنية والقانونية والمالية في الآليات الثلاث تجعل تنفيذ الفصل 55 من مشروع قانون المالية لسنة 2026 أمرا مستحيلا.ويحق لنا التساؤل بكل وضوح:لماذا نعد التونسيين بأشياء لا نستطيع تحقيقها ليظهر الأمر وكأنه بيع للوهم.؟

الكل في تونس على علم بمراحل المخاض التي مر بها هذا المشروع حيث رفض بالكلية في البداية ثم أعيدت صياغته ثم نقح مرات ومرات ليصلنا في هذه الصيغة الجديدة والحلة الباهتة .ورغم أنه مطلب شعبي يظهر الحاجة الماسة له ورغم أن من في السلطة يدّعون وقوفهم خدمة للشعب التونسي ورعاية شؤونه إلا أنه بان بالكاشف استحالة تطبيقه بل حتى وإن طبق فنسبة الـ10 بالمائة تجعل قوافل الناس تنتظر دورها لمئات السنين دون حصولها عليها...إضافة إلى ذلك ما نسميه الكيل بمكيالين،أن يتم إعفاء السيارات الكهربائية والسيارات الهجينة من المعلوم الجبائي بتعلة أنها صديقة للبيئة والحقيقة غير ذلك فهته السيارات ثمنها يقدر بمئات الملايين ولا يقدر عليها غير الأثرياء ،ومرة أخرى تسن القوانين لحماية الأثرياء لأنهم هم أصحاب القرار وأصحاب التشريعات فيما لا بواكي على الفقراء والمهمشين... كل هذا يظهر لوبي رأسمالي قوي يضم حيتان المال يتحكم في المشهد ويعرقل العملية بقوانين مجحفة تجعل الطريق للحصول على سيارة يمر وجوبا بهم (دولة داخل الدولة). هذه عينة بسيطة من كثير عينات تبرز إجرام النظام الرأسمالي في حق الشعوب حيث لا يتصدر لرعاية شؤونهم وإنما يتصدر لجباية أموالهم وعصرهم عصرا.فإلى متى سنبقى ضحايا لإجرامه فينا ؟ وإلى متى نُعرض عن العيش بنظام الإسلام الذي ما وجد إلا لتحقيق الرعاية والكفاية في أرقى مستوياتها بعيدا عن السرقة والجباية والتحيل ؟ قال تعالى: **وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا ونَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى**

بقلم أ.علي السعسدي

تصاعد التوترات بين الصين واليابان

قديما تأثر اليابانيون بثقافة وفلسفة وديانة الصين، وكانت علاقاتهم أكثرها محصورة بها لقربهم منها ولأنها كانت متقدمة عليهم. ولكن عندما شاهدوا انهزامها أمام الغرب وسقوطها في حرب الأفيون التي شنها الإنجليز جعلهم يتوجهون نحو الغرب.

وبدأوا منذ منتصف القرن التاسع عشر يقيمون العلاقات التجارية مع الغرب معجبين بتقدمه العلمي والصناعي، فأرادوا أن يقتبسوا منه ليحققوا مثل ذلك. وأرسلوا الطلاب لينقلوا لهم أسرار الصناعة والعلوم. حتى إنهم انضموا إلى الأسرة الدولية التي أسستها الدول الأوروبية على أسس نصرانية غربية.

وقد نهضت اليابان بمجموعة مفاهيم عن الكون والإنسان والحياة، فأحدثت الثورة الصناعية، وأصبحت دولة كبرى، ودخلت في حرب مع الصين من أجل النفوذ على كوريا بين عامي 1894-1895، وانهزمت الصين ودفعت تعويضات الحرب لليابان. ومن عام 1931 بدأت تهاجم الصين وتحتل أراضيها. ولكنها أعلنت استسلامها بعدما ضربتها أمريكا بالقنابل النووية في نهاية الحرب العالمية الثانية، فتخلصت الصين من الاحتلال الياباني.

وباتت اليابان تدور في فلك أمريكا وتطبق النظام الرأسمالي وتركز على الاقتصاد لتصبح قوة عظمى. بينما الصين وقد أقيمت فيها دولة شيوعية نهضت بها، بدأت تركز على بناء قوتها العسكرية لتحمي نفسها ولتحمل مبدأها إقليميا، فصارت تهدد دول المنطقة في بحري الصين الشرقي حيث اليابان، والجنوبي حيث هناك دول عديدة، فدخلت حرب كوريا وفيتنام ولاوس وكمبوديا ضد أمريكا والغرب.

ولكن عندما تخلت عن الشيوعية في السياسة الخارجية والاقتصاد بعد موت ماو عام 1978، بدأت تركز على الاقتصاد وعقدت اتفاقيات مع أمريكا التي أعطتها الأولوية في التجارة معها في تشجيع لها للتخلي نهائيا عن الشيوعية وأملا في أن تصبح دولة تدور في فلكها كاليابان. وتبعا لذلك تحسنت علاقاتها مع دول المنظومة الغربية ومع اليابان وزاد حجم التبادل التجاري بينهما إلى مئات المليارات من الدولارات.

إلا إن هناك خلافات عميقة بينهما، تتعلق بتايوان، وبجزر سينكاكو التي تسيطر عليها اليابان وتتبع محافظة أوكيناوا التي ترابط فيها القوات الأمريكية، فتطالب بها الصين وتطلق عليها اسم دياويو، كما تطالب بها تايوان حيث كانت تابعة لها، ولكن اليابان منحت تايوان حق الصيد في مياهها. وكذلك موضوع الاعتذار عن مجازر اليابانيين أثناء احتلالهم للصين، وموضوع التعاون الأمني الياباني الأمريكي الذي يستهدف الصين.

وحدث تغيير جذري في سياسة اليابان نهاية عام 2022، إذ أعلنت عن تغيير دستوري يتعلق بسياسة الدفاع. فتبنت استراتيجية دفاعية جديدة تتعلق ببناء جيش حقيقي يملك أسلحة متطورة ليس للدفاع فقط، بل للهجوم أيضا. وهذا التغيير أزعج الصين، إذ اعتبرته موجها ضدها بتشجيع أمريكي.

ويلاحظ أنه قد حدث تغيير في سياسة اليابان تجاه الصين مع انتخاب ساناي تاكايتشي رئيسة للوزراء يوم 2025/10/21، والتي صرحت يوم 2025/11/7 أن "أي هجوم صيني على تايوان قد ينظر إليه كتهديد لليابان، وقد يؤدي إلى رد عسكري من طوكيو". علما أن اليابان كانت قد احتلت تايوان في الحرب الصينية اليابانية الأولى حتى نهاية الحرب العالمية الثانية حيث سلمتها للصين بناء على طلب أمريكي بريطاني سوفيتي.

وجاءت ردود الفعل من الصين على لسان المتحدث باسم وزارة دفاعها جيانغ يوم 2025/11/14 أنها "ستلحق هزيمة عسكرية ساحقة باليابان إذا استخدمت القوة في تايوان". وكذلك على لسان المتحدثة باسم خارجيتها ماو نينغ يوم 2025/11/17 أن "رئيس وزرائها لي تشيانغ لن يجتمع مع نظيرته اليابانية خلال مجموعة العشرين التي تنعقد بجنوب أفريقيا يوم 2025/11/22". كما أعلنت يوم 2025/11/20 أن "تصريحات ساناي تاكايتشي الخاطئة بشأن تايوان قوضت بشكل جذري الأساس السياسي للعلاقات الصينية اليابانية وألحقت ضررا بالغا بالتبادلات الاقتصادية والتجارية الثنائية.. وإذا أصر الجانب الياباني على المضي في هذا المسار الخاطئ فستتخذ الصين الإجراءات اللازمة وستتحمل اليابان جميع العواقب".

وربما تشمل هذه الإجراءات وقف تصدير المعادن النادرة إلى اليابان كما حدث أن أوقفتها ٧ أسابيع عام 2010 عندما احتجزت اليابان صيادا صينيا اصطدم بسفن خفر السواحل بالقرب من جزر سينكاكو، وكذلك ربما تخفض عدد السياح الصينيين إلى اليابان كما حدث عام 2012، حيث بدأت من الآن تدعو الصينيين إلى عدم السفر إلى اليابان، وربما توقف استيراد المأكولات البحرية اليابانية كما حصل عام 2023 عندما قررت اليابان تصريف المياه المشعة من محطة فوكوشيما بالمحيط الهادئ، وغير ذلك؛ ما يلحق باليابان ضررا اقتصاديا كبيرا حتى تتراجع عن موقفها.

ويظهر أن اليابان أخذت تشجيعا من أمريكا حتى اتخذت هذا الموقف، إذ اجتمع رئيسها ترامب مع رئيسة الوزراء اليابانية يوم 2025/10/28 فأكدا في بيان مشترك أن "البلدين سيتخذان خطوات جديدة نحو عصر ذهبي جديد لتحالفهما المتزايد دائما" ووقعا اتفاقية إطارية لتأمين إمدادات المعادن النادرة، بعد تقليص الصين لصادرتها من هذه المعادن إلى البلدين. وشملت الاتفاقية أمورا تتعلق بشراء الغاز الأمريكي المسال. فأرادتا الضغط على الصين ومنعها من اتخاذ أية خطوة نحو ضم تايوان إليها، كما أرادت أمريكا استخدام اليابان في حملتها ضد الصين.

ولهذا فالعلاقات بين الصين واليابان مرشحة لمزيد من التوتر، خاصة وأن رئيسة وزراء اليابان ترفض حتى الآن التراجع عن تصريحاتها بشأن استعداد اليابان للتدخل عسكريا لحماية تايوان رغم تهديدات الصين لها، ولأن أمريكا تعلن وقوفها بجانب اليابان وتعمل على تسليح تايوان كما أعلنت يوم 2025/11/14 عن بيع تجهيزات ومعدات عسكرية لتايوان بنحو 330 مليون دولار. فأعلنت الصين باسم خارجيتها معارضتها للصفقة بشدة واعتبرتها "انتهاكا خطيرا لمبدأ صين واحدة، وأن مسألة تايوان هي في صلب المصالح الأساسية للصين، وتشكل خطاً أحمر مطلقا في العلاقات الصينية الأمريكية".

فيبدو أن هذه سياسة مدروسة اتخذتها اليابان ضد الصين بتشجيع من أمريكا التي تعمل على تطويق الصين بالأعداء كما تقوم بأعمال أخرى. وإذا لم تحل هذه الأزمة وتتراجع رئيسة وزرائها عن تهديداتها للصين فستكون لها تداعيات خطيرة تتعلق بالعلاقات التجارية بينهما، وعلى الاقتصاد العالمي برمته لكون الدولتين تحتلان المرتبتين الثانية والثالثة فيه. ولكنه سيحفز النشاط العسكري لليابان، إذ تظهر الصين كعدو مهدد لليابان يستأهل المزيد من الإنفاق العسكري وتحديث الجيش.

وما يهمنا هنا نحن المسلمين، أن نفهم العلاقات بين الدول وما تحيكه بعضها ضد بعض، لنتخذ الموقف الصحيح حسب أحكام الشرع ونوظف ذلك لمصلحة الإسلام ونشر دعوته عن طريق دولة الخلافة الراشدة التي ستقوم بإذن الله قريبا.

كتبه أسعد منصور